



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العسكريون والأمن (تباين التدريب مع المهام)

حيدر عبدالمرشد



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

العسكريون والأمن

(تباين التدريب مع المهام)

حيدر عبدالمرشد *

مدخل

كانت فلسفة إدارة الأمن في العراق على الدوام رهينة للمزاج السياسي؛ لطبيعة النظام وما يريده من المؤسسة الأمنية، أتحمي الدولة أم تحمي شاغل المنصب؟

انعكس هذا الارتباك سلباً على تشكيل المؤسسات الأمنية وطبيعة الواجبات المناطة بها، فحينما يقوم الجيش في فكرته الأساس على هدف حماية الدولة من المخاطر الخارجية، وعدم تدخُّله في السياسة، أو الواجبات الأمنية الداخلية، فإنَّه في العراق، ومنذ تأسيسه، كانت السياسة حاضرة فيه بقوة، وفي أقل الظروف وطأة كانت تناط به واجبات الأمن الداخلي، وهي ليست من صميم فلسفته، ولا تتفق مع التدريب الذي يتلقاه أفرادها، جنوداً وضباطاً.

من جانب آخر، تداخل عمل المؤسسات الأمنية فيما بينها، وفي حقبة الديكتاتورية وهيمنة صدام حسين بصورة تامة على الدولة. التبست الواجبات ولم يعد أي جهاز يعرف حدود صلاحياته بصورة واضحة. هدف صدام حسين -وبنية قصدية- عن طريقها إلى عدم إتاحة القدرة لأي جهاز أمني؛ ليشكِّل خطراً على بقائه في السلطة، فأضعف الجيش، وشتَّت سائر الأجهزة الأمنية، وربطها بمكتبة بطرائق ملتوية، جعلتها ذات ارتباط مزدوج، تكون فيه ضمن تشكيلات وزارة أمنية ما، لكنَّها تقدِّم تقاريرها أولاً إلى مكتب الرئيس، قبل الوزير المسؤول حتى، كما كان عليه الحال في مديرية الأمن العامة مثلاً.

إنَّ النقاش بشأن تدخُّل العسكر في السياسة، والانحراف في المؤسسات الأمنية لصالح الديكتاتورية لا يمكن أن تحصره هذه الورقة، ولكن ما ناقشه هنا هو استمرار الارتباك في العمل الأمني، وتشَّتت الواجبات وتداخلها، بما ينعكس سلباً على أداء المؤسسات الأمنية لواجباتها.

* باحث.

الأمن ومؤسساته: فوضى الواجبات

مع ما ذكرناه سابقاً، فإنّ تقاليداً معينة كانت متبعة فيمن يُكلّف بالواجبات الأمنية قبل العام 2003، فضباط وزارة الداخلية وأفرادها كانوا يمارسون مهامهم مستندين على معايير معروفة، تتمتع بشيء من الثبات على الأقل بمن يلتزمون المستويات المتوسطة والدنيا من المسؤولية. كان كبار الضباط من خريجي أكاديمية الشرطة، والذين ترقوا عبر السلك الوظيفي ومراكمة الخبرات، وكذا الحال مع مديرية الأمن العامة التي كانت تمتلك أكاديمية مستقلة، ومركز للبحوث، وتطور ملاكاتها بدورات تخصصية متسقة مع طبيعية عملها، بغض النظر عن أنّ الهدف هو حماية رأس السلطة، وليس الدولة.

ونادراً ما كان ضباط الجيش يتولون مسؤوليات في وزارة الداخلية، ولم يكن من المسموح التدرُّج في الرتب في الداخلية بما يعلو على رتبة اللواء؛ لأنّ هذه الرتبة هي نهاية ما تحتاجه الوزارة، بما يرتبط مع طبيعة مهامها.

أمّا بعد العام 2003، فقد حدثت فوضى كبيرة في تشكيل الوزارة، وفيمن ضم إليها، سواءً بمن جاء للوزارة من خارج العمل المؤسسي حتى من خارج الجيش، أو من الضباط المسرّحين من الجيش والذين أُعيدوا للخدمة في وزارة الداخلية، لنشهد وجود ضباط من خريجي كلية الأركان يمارسون عملاً شرطوياً، ناهيك عن وصول الرتب في الوزارة حتى إلى درجة الفريق أول ركن، من دون أن تكون هناك حاجة لهذه الرتبة.

ولم تقتصر الحال عند هذه النقطة، فإنّ الخلافات السياسية، وموقف القوى الكبرى المؤثرة في العراق بعد العام 2003 -الولايات المتحدة وإيران بصورة خاصة- من إعادة تأسيس الجيش العراقي -حتى أنّهم اعتمدوا تسمية الحرس الوطني بدلاً عن الجيش لوصف التشكيلات العسكرية الأولى التي أنشئت بعد قرار رئيس سلطة الائتلاف المدني بول بريمي بحل الجيش العراقي- في ظل اختلال أمني كبير قاد إلى تأسيس وحدات عسكرية هجينة، متوسطة التسليح -فوج مغاوير الداخلية الذي تحوّل في النهاية إلى قيادة الشرطة الوطنية- تناط بها مهام قتالية، وترتبط بوزارة الداخلية، التي يفترض أن تمارس مهامها أمنية غير قتالية، أو على الأقل تقاثل بطريقة تختلف عمّا هو عليه الحال في الجيش.

قادت هذه السياسة غير المحسوبة إلى أن يتحوّل العمل الأمني إلى عمل عسكري خالص، لا يدرك صانع القرار الأمني فيه طبيعة الفرق بين القتال والأمني الشرطي، وزاد الأمر تعقيداً أنّ معظم وزراء الداخلية بعد العام 2003 كانوا من خلفيات عسكرية، ممّا انعكس على سلوكهم في اتخاذ القرار الأمني، بمساعدة ضباط من الجيش سُلموا المناصب الأمنية في ظل ارتباك سياسي، وضعف الإجراءات المحاسبية؛ لتتظافر عوامل عرقلة العمل الأمني الناجح بمستويات طوال مرحلة ما بعد العام 2003.

ليس هذا وحسب، فإنّ التنافس وتداخل الصلاحيات، وانعدام روح العمل الجماعي، ونقص القوانين كانت سمة بارزة في إدارة العمل الأمني، على سبيل المثال، فإنّ جهازاً بالغ الأهمية مثل جهاز الأمن الوطني، الذي يفترض أن تناط بها مهام دقيقة تتعلق بالجريمة المنظمة، والاحتياط، والأمن الثقافي، وتتبع المتطرفين، وتحقيق الأمن الوقائي، ما يزال هذا الجهاز إلى الآن يعمل من دون قانون، ويعترض تنفيذه لواجباته تداخل الصلاحيات، ومشكلات الوزارات الأمنية الأخرى، والمثال الآخر البارز هو جهاز المخابرات العراقي، الذي تمدّد إبان حكومة مصطفى الكاظمي حتى تدخل في تفاصيل العمل الأمني التي لا تندرج ضمن واجباته، وما إن انتهت حكومة الكاظمي حتى تقلّصت صلاحياته فصار عاجزاً حتى عن تنفيذ الواجبات ضمن صلاحياته من دون عرقلة من الأجهزة الأمنية الأخرى، ومن الضغوط السياسية.

أمّا استحداث بني أمنية جديدة لم يألفها العراق فقد ترتّب عليه هو الآخر ارتباك كبير في الصلاحيات، وفي طبيعة تلك البنى كانت قيادات العمليات، التي تضمها قيادة العمليات المشتركة في جسم واحد. حدّدت هذه القيادات -بصورة كبيرة- عمل الوزراء الأمنيين، إلى الدرجة التي جعلت حدود صلاحيات وزير الداخلية تتقلّص حتى تنحصر في حدود مقر وزارته، كما صرّح وزير الداخلية الأسبق محمد الغبان.

وفي الواقع، فإنّ الواقع العملي يبيّن أنّ شخصية شاغل المنصب الأمني، وقوة حزبه أو داعميه السياسيين، هي التي تحدّد مدى قدرته وقوته وهيمته على منصبه ومدى سعة صلاحياته.

حكومة محمد شيع السوداني: الارتباك في سياسة مضطربة

وُزِّرَ عسكري محضرم تنقّل في مناصب أمنية وعسكرية متعددة كوزير للداخلية، هو الفريق عبدالأمير الشمري، الذي افتتح عهده بمجموعة من التنقلات، وتغيير طبيعة التشكيلات الإدارية في وزارة الداخلية، بطريقة تحالف تاريخ الوزارة الممتد على مدار قرن من عمر الدولة العراقية الحديثة.

نقل الوزير عدداً كبيراً من الضباط خريجي كلية الأركان من قيادة العمليات المشتركة إلى وزارة الداخلية، ثم قام بتغيير التسميات التاريخية لمديريات الشرطة في الوزارة ليحولها إلى قيادات شرطة، بطريقة تتيح له أن يتحكّم بها تحكّماً مباشراً بمعزل عن قيادة العمليات المشتركة، وعن هيمنة المحافظين في الحكومات المحلية، ممّا يعزّز ما ختمنا به الفقرة السابقة من القول إنّ سعة الصلاحيات أو تقلُّصها تتعلق بشخص شاغل المنصب، وبعلاقاته السياسية، وبمعرفته بتفاصيل المؤسسات، وبتداخل صلاحياتها.

وفي الحقيقة، فإنّ مشكلة التنقلات هذه لا تقف عند حدودها السياسية أو عند الطموحات الشخصية لشاغل المنصب الأمني المهم -وزير الداخلية-، بل هي مؤثر مهم للعقلية التي يدار بها الأمن في العراق منذ سنوات طويلة، وترتبط بطريقة أو بأخرى بالميراث العسكري في العراق، ميراث العسكر والسياسة، وما أحدثوه من تغييرات في بنية الدولة مع كل انقلاب عسكري قام به الضباط، وصولاً إلى تنحيتهم مع وصول صدام حسين إلى السلطة، لكن صورة العسكري، وطريقته في الإدارة والحياة، وتصلبه، كلها ما تزال تتجلّى في نواح عديدة في العراق، وتلقي بظلال سلبية، لتباين كنه المنظومتين، منظومة إدارة الدولة، ومنظومة العسكر.

وفي الأنظمة التي ما تزال تعاني من فوضى إعادة التأسيس، وما يتخللها من اهتزاز أمني، فإنّ الخطيئة الكبرى تقع حينما يتعامل مع الاختلال الأمني بمعزل عن الخلافات القيمية السياسية، إذ يكون الخطأ بالتعامل مع الاختلال الأمني بوصفه مُدخلًا، في حين هو مُخرج، يُرْسَخ -أو يُهَشَّم- من الأساس مع بناء الاتفاق على القواعد المؤسسة للدولة، بما يقود لأن ينبثق النظام السياسي وبنائه المختلفة السياسية والإدارية والعسكرية ضمن توازن دقيق بين وظيفة كل منهما تجاه الآخر، عبر بُنى الدولة المادية، (النظام السياسي وأجزائه ذات الطابع السياسي) من جهة، (والأجهزة الأمنية) بوصفها ذراع النظام السياسي؛ ليتضح أنّ لكل واحد منهما دوراً محدداً واضحاً، ونقط تماس معينة،

في توازن دقيق شديد الحساسية، لا يحتمل الإخلال أو تدخل كل واحد منهما بمساحة الآخر التي تقع خارج نقط التماس المحددة تلك.

بكل الأحوال، لسنا بمعرض نقاش التأثيرات السياسية على الأمن في العراق، ولكن المهنة هنا هو تفحص الرابط بين الاختلال السياسي وآلية التعامل مع المنظومة الأمنية، وإخضاع الأمن لفكرة العسكرية المجردة التي تقود إلى مزيد من الاختلال الأمني كما هو حاصل في العراق.

وهنا، نشير إلى واحدة من أهم المشكلات التي تكتنف العمل الأمني، وتعدُّ التغييرات المذكورة في هذه الورقة من بين أبرز تجلياتها، وما نعنيه هو عدم فهم الاختلاف بين مكيانزومات المؤسسة العسكرية وبنية الجيش، وبين الأمن الداخلي.

منذ سنوات، يشغل منصب وزير الداخلية في العراق وزير من خلفية عسكرية إلا باستثناءات قليلة، ناهيك عن قادة العمليات القادمين في الغالب من المؤسسة العسكرية، الأمر الذي يتحكم بطريقة تعامل الوزير والقادة مع الأمن الداخلي. يقوم الجيش على فكرة مزدوجة، قوامها سياسي وأمني، بعبارة أوضح، في الوقت الذي يفترض أن يكون دور الجيش الأول هو حماية البلد من التهديدات الخارجية، فإنَّه في الوقت عينه يقوم بأداء وظيفة رمزية داخلية، تتمحور حول تبيان هيبة الدولة داخلياً، فالمارشات العسكرية، وطريقة الضبط العسكري، وانعكاسه في الصورة الجمعية تمنح الدولة برهاناً على قوة نظامها السياسي، ولكن لا يقوم الجيش بأداء وظائف داخلية، لأسباب متعددة، في طليعتها التصلب الذي يرافق شخصية الضابط، وينعكس على جنوده، والأمر المهم الثاني، أنَّه يمثِّل الجانب المحبوب من قوة الدولة؛ لأنَّه لا يتدخل في صميم حياة الناس، ولا يستخدم في سبيل تحقيق الإكراه الشرعي بتعبير (ماكس فيبر)، على عكس الأجهزة الأمنية الداخلية، التي يمكن القول إنَّها تُمثِّل الجانب المكروه لقوة الدولة، فهي التي تتدخل لفرض القوانين على الناس، وبطبيعة الحال، فإنَّ النفس البشرية الأنانية - ونستحضر هوبز هنا - لا تحب من يقلِّص مساحة حرياتها، ويفرض عليها القانون، ويكرهها على الالتزام به.

كما أنَّ التدريب ومضامينه على تباين كبير بين المؤسسات المعنية بالأمن الداخلي وبين الجيش، فالأجهزة الأمنية من غير الجيش مصمَّمة للتعامل مع حياة الناس يومياً، بطريقة يفترض أن تكون مرنة، ومتفهمة، وقادرة على حل المشكلات بالقدر الأدنى من التوتر، الذي لا يجيده العسكريون، ولا يتقن الجيش فعله بحكم آليات التدريب والضبط المتبعة فيه.

يقود شعور الضابط العسكري بالعلوية على الأجهزة الأمنية الأخرى، وشراكته معها في الوقت نفسه في ذات المسؤوليات إلى خلافات كبيرة في العمل الأمني، وهو ما نلاحظه بصورة كبيرة في العراق، على سبيل المثال الخلافات التي تنشبت بين مدة وأخرى بين الجيش وجهاز الأمن الوطني، أو مع الشرطة الاتحادية التي تكاد أن تكون جيشاً نظيراً يعمل تحت إمرة وزير الداخلية، والعسكري.

خلاصة القول، هذه التغييرات الأمنية وبالقدر الذي تدعمها القوى السياسية الفاعلة التي تجلب الوزير وصانع القرار الأمنية إلى منصبه وتحدد مساره، فإنها في الوقت نفسه تسهم بمزيد من العرقلة للجهد الأمني، وتركز فلسفة حل المشكلات العراقية الأمنية على الأمن العسكري المباشر، في حين يفترض أن تقوم فلسفة الأمن الداخلي على مسارات مختلفة، تراعي فيه صورة الدولة، وتنفيذ قراراتها ضمن الحرص على القدر الأكبر من الرضا العام مع الحزم اللازم لتنفيذ القرار الأمني، فالعسكريون ميّالون إلى الحسم القتالي في المحل الأول، حتى في الشؤون الداخلية تماماً، كما تبين في التعامل مع التظاهرات بشدة عسكرية أوقعت عدداً كبيراً من الضحايا.

خاتمة

يمكن لنا القول إنَّ استمرار عسكرة الأمن الداخلي العراقي بهذه الطريقة يعيد العراق إلى ارتكاب ذات الأخطاء التي تراكمت منذ سنوات، وقادت إلى كوارث أمنية، كانت ذروتها انهيار الجيش أمام تنظيم داعش، على يد ذات القادة العسكريين الذين ما يزالون فاعلين في السلطة، ويصنعون القرار الأمني.

لهذا، يمكن لنا أن نختتم هذه الورقة بمجموعة من الأفكار التي يمكن أن تشكل بذور خارطة طريق لإصلاح القطاع الأمني في العراق، لعلَّ من أبرزها:

1. من الضروري أن يُختار قادة المديریات والوكالات في وزارة الداخلية من بين ضباط الوزارة ذوي الخبرة ومن خريجي أكاديميات الشرطة، وإبعاد العسكريين عن مناصب الوزارة الكبيرة، ناهيك عن العودة إلى نظام الوزارة القديمة بعدم تجاوز رتبة اللواء في وزارة الداخلية، إذ يوجد ترهّل كبير في الرتب العالية داخل وزارة الداخلية، يتحدّث بعضهم عن وجود (30) ضابطاً برتبة فريق، وهو رقم عالٍ، وكلما نزلت الرتب ازدادت ترهلاً إلى درجة أنَّ بعض مديري الشُّعب -ربما تضمن أربعة عناصر من الشرطة- يقوم على رأسها ضابط برتبة عميد.

2. الإسراع بإقرار قانون جهاز الأمن الوطني، وتبيان صلاحياته ومهامه، وما يستلزم من تفعيل كلية الأمن الوطني، التي تتكفل بالتدريب اللازم ومنح المعارف الأمنية التي يحتاجها الجهاز وفقاً لطبيعة عمله.

3. استكمال إخراج الجيش من المدن.

4. حل قيادات العمليات، التي كانت لها ضرورة أمنية معينة حين تشكيلها، والعودة بالجيش إلى نظام الفيالق، وتفعيل القيادة العامة للقوات المسلحة؛ ليتمكّن كل وزير أو رئيس لجهاز أمني من الاستناد على صلاحياته بصورة واضحة، بما يمكن من محاسبته عند الإخفاق.